الأهرام

٢٠٠٧/١/٣٠

سرور : الكلمة فى مصر للقانون وليست للمسجد أو الكنيسة

الدستور لا يمنع الأخذ بأى مصادر فى التشريع

الخرطوم ـ من أحمد الغمرى : فى محاضرة بنقابة الصحفيين السودانية، اكد الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أن مصر دولة قانون، والكلمة فيها للدستور، وليست للمسجد أو الكنيسة، وأن إدراج مبدأ المواطنة فى التعديلات الدستورية الجديدة لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، كما أن مبدأ الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسى للتشريع فى الدستور لا يعنى التطبيق المباشر للشريعة، ولا يمنع من الأخذ بأى مصادر أخرى، خاصة أن الإسلام عقيدة ، والشريعة قانون.

وأضاف أن الرئيس مبارك أراد التدرج فى التعديلات الدستورية، حيث بدأ بالمادة ٧٦، ثم طرح التعديلات الحالية وتشمل ٣٤ مادة، وقد أراد الرئيس مبارك بهذا التدرج أن يكون الدستور وتعديلاته من صنع الشعب، وليس من صنع النخبة واساتذة الدستور. وأوضح أن اللجنة التشريعية ستبدأ يوم ١٨ فبراير المقبل أول اجتماعاتها بعد انتهاء مهلة الشهر لتلقى مقترحات النواب لعرض تقريرها النهائى بعد ١٨ مارس، مؤكدا أنه لا توجد صياغات محددة، أو متفق عليها سلفا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية